بيان الجمعية العراقية لحقوق الإنسان / بغداد

عن الأوضاع الراهنة للحراك الشعبي الواسع في العراق . . أسبابها وسبل الحل

أن المظاهرات والإعتصامات التي تشهدها العاصمة العراقية بغداد ومدن اخرى في وسط وجنوب البلاد نتيجة طبيعية لتراكم المشاكل والأزمات خلال السنوات الماضية ، بالإضافة الى التدهور الخدمي والامني والاقتصادي ، وهي عبارة عن غضب جماهيري خاصةً من فئات شبابية دون قيادة ظاهرة ودون توجيه سياسي أو حزبي ، ولكن بعض الجهات حاولت وتحاول ركوب موجة التظاهر قسم منهم في الداخل بينهم انصار النظام السابق وأخرين بدفع وتحريض من جهات إقليمية ودولية ، من أجل حرفها عن مسارها السلمي ومطالبها المشروعة لنيل حقوقها التي هي حقوق كافة اطياف الشعب العراقي .

ومن ابرز اسباب إندلاع التظاهرات منذ 1 / تشرين الأول / 2019 ، إنعدام الخدمات وارتفاع البطالة ، فالأسباب مركبة اقتصادية وسياسية وأمنية نتيجة تسلط الاحزاب الحاكمة وعدم الاهتمام بحاجات المواطنين ، مما جعلهم يفقدون الثقة بالطبقة الحاكمة ، وبالإسى تجاه نوعية الحياة التي يعيشونها رغم الثروة الهائلة للعراق ، فالبلاد تعاني من غياب البنى التحتية وفرص العمل والأمن والاستقرار نتيجة لغلق غالبية المصانع العراقية وتلكؤ انجاز المشاريع العمرانية والخطط الزراعية ، نتيجة الفساد والاموال المهدورة التي فاقت 450 مليار دولار وفق الارقام الرسمية ، وان البلاد مدينة بما يقارب 124 مليار دولار ، ومن اهم الاسباب وراء الحراك الجماهيري الواسع الأداء السياسي الخاطئ للحكومة والبرلمان نتيجة لسياسة المحاصصة التي وضعت غير المؤهلين في مواضع صنع القرار ، والمحسوبية غير المسبوق في البلاد ، وانتشار السلاح خارج نطاق الدولة بين افراد العشائر العراقية والجماعات المسلحة المنفلتة والمحمية من احزاب السلطة المتنفذة .

اما عن نتائج واسباب تصعيد غضب المتظاهرين وإزدياد عددهم وتمدد المظاهرات الى مدن عديدة كانت هادئة نسبياً ، يرجع لمحاولة القوات الامنية تفريق المتظاهرين واستعمالها القوة المفرطة من خراطيم الماء الحار والرصاص الحي والغاز المسيل للدموع من نوع " لم يعرف من قبل " من النوع المحرم دولياً الذي يفضي للقتل بدلاً عن التفريق ، من طراز عسكري اقوى عشرة امثال من القنابل العادية حسب ما ذكرت منظمة العفو الدولية ، ما أدى الى إستشهاد مئات من المتظاهرين السلميين وآلاف من المصابين ، بينهم عدد من القوات الأمنية ، فضلاً عن الاعتقالات والاخفاء القسري وحالات خطف لعدد من المتظاهرين وتهديد لعدد من الناشطين المدنيين بالملاحقة والاعتداء على بعض الجهات والقنوات الاعلامية وقطع الانترنيت لحجب الحقائق وانتهاكات حقوق الانسان عن الرأي العام ، مما دفع بعض المندسين في المظاهرات لحرق عدد من المباني الحكومية والممتلكات العامة والخاصة .

وفي محاولة لتهدئة الغضب العام الداخلي وضغط الرأي العام الخارجي ، اعلنت الحكومة ومعها البرلمان ورئاسة الجمهورية ومجلس القضاء الاعلى عن حزم من الاصلاحات لتهدئة الوضع العام ، لم تأتي ثمارها

بالنظر الى أن المشاكل الاساسية في العراق تستمر من دون حل رغم الوعود والتأكيدات المماثلة خلال فترات الاحتجاجات السابقة ، كما كشفت الإحتجاجات والحراك الشعبي عن ضعف الاداء الحكومي ومقومات القيادة والادارة في مثل هكذا أزمات ومعالجتها بمستوى الحدث خلقت فجوة عميقة بين جماهير الشعب والسلطات الحكومية .

اما عن سبيل الحل يكون بوضع خارطة طريق تغطي مطالب المتظاهرين والكثير من القضايا بما في ذلك أجراء أصلاحات جذرية وتعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف وتوفير الخدمات العامة والحكم الرشيد والنزيه ووضع حد للفساد وانتخابات حرة ونزيهة وعادلة من خلال إصلاح النظام السياسي بما في ذلك إصدار قانون عادل للإنتخابات وتشكيل مفوضية مستقلة وتعديل الدستور وطرحه للاستفتاء عليه من قبل الشعب ، ويتم تنفيذها في مدة لا تتجاوز 6 اشهر كحد أقصى وتتضمن :

الحق في الحياة قبل كل شيء ، الحق في التظاهر والتجمع السلمي وحرية الرأي ، اطلاق سراح المتظاهرين المعتقلين وتقديم المسؤولين عن استهداف المتظاهرين السلميين للمحاكمة والمتسببين بعمليات القنص وإعمال العنف الاخرى وفقاً للقانون ، والتحقيق عن حالات الاختطاف والكشف عن هوية من يقفون خلفها ومحاسبتهم ، الدعوة بصورة واضحة لجميع الحكومات الإقليمية والدولية لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق واحترام سيادته .

الإسراع بالاصلاح الإنتخابي والاصلاح الأمني من خلال حصر السلاح بيد الدولة واعتبار الكيانات المسلحة خارجة عن القانون ومسؤولية القضاء عليها تقع على كاهن الدولة ، كشف المصالح المالية للنخب السياسية داخل البلاد وخارجها سواء أكانت بأسمائهم او تحت أسماء أخرى ، الغاء اللجان الاقتصادية للكتل والتيارات السياسية ، وإحالة قضايا الفساد في كافة المستويات في الدولة الى السلطة القضائية للتحقيق لمسألة ومحاكمة كافة المسؤولين الذين يثبت فسادهم ، وإصدار قوانين أساسية منها " قانون من أين لك " ؟ ، قانون الضمان الاجتماعي ، قانون الضمان الصحي ، قانون المحكمة الاتحادية ، قانون حل أزمة السكن ، قانون النفط والغاز ، تعديل قانون تشجيع الاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص ، قانون مجلس الاعمار ، قانون مجلس الوزراء والوزارات .

نحن في الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد ، في الوقت الذي نشارك منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني وجماهير شعبنا في مساندة الحراك الشعبي في تحقيق مطالبهم المشروعة والعادلة ، وندين ونستنكر أعمال القمع والقتل بحق المتظاهرين السلميين وإيقافه فوراً ، نرى ان الفرصة مواتية للجميع لإيجاد حلول للمشاكل والازمات المستعصية في البلاد من خلال الارادة الجادة والجدية والتصميم للخروج من هذه الازمة ليس بتشريع القوانين والقرارات الاصلاحية ، فالعبرة في التطبيق وليس بالتشريع وبالتنفيذ وتفعيلها على ارض الواقع .

2019 / 11 / 14 **الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد**

العنوان : بغداد / الكرادة خارج / شارع 52 / م 904 / ز 54 / د 18 هاتف 07702564912
Email : ihrs. Iraq@yahoo.com